تحـــرك عاجـــل

ناشطان معتقلان في حجز سري عُرضة للتعذيب

قُبض على ناشطيْن يمنييْن من قبل جماعة الحوثيين المسلحة في أكتوبر/تشرين الأول. ولا يُعرف حتى الآن مكان وجودهما، كما أنهما عُرضة للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

ففي 13 أكتوبر/تشرين الأول قبض رجال مسلحون على الناشطيْن **أمين الشفق وعنتر المبارزي** في مدينة إب بوسط البلاد. ولم يُشاهد عنتر المبارزي منذ ذلك الحين، بينما سُمح لعائلة أمين الشفق بزيارته في 26 أكتوبر/تشرين الأول في مكتب الأمن السياسي بمدينة إب. ومنذ القبض عليهما ظل الناشطان محتجزيْن في ظروف تصل إلى حد الاختفاء القسري وعُرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

وقد طلب ذووهم، مراراً، السماح لهم برؤيتهما، ولكن طلباتهم رُفضت. وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول، وعندما حاولوا زيارتهما، قال لهم موظفو السجن إنهما لم يعودا محتجزيْن هناك، ولكنهم لم يذكروا المكان الذي تم نقلهما إليه.

وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول عقدت مجموعة من الأشخاص اجتماعاً ضمَّ عدداً من الشخصيات السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنشطاء في فندق غاردن بمدينة إب لمناقشة كيفية توصيل المياه إلى المدينة المجاورة تعز، بهدف تخفيف حدة الأزمة الإنسانية هناك. وفي حوالي الساعة 5:15 عصراًحضر إلى الفندق نحو 30 رجلاً مسلحاً يرتدون ملابس مدنية، وقبضوا على ما لا يقل عن 25 شخصاً من أفراد المجموعة. وقال الرجال المسلحون إنهم ينتمون إلى حركة "أنصار الله"، المعروفين كذلك باسم الحوثيين، ولكنهم لم يفصحوا عن سبب إلقاء القبض على المجتمعين. وقيل لمنظمة العفو الدولية إن المكتب السياسي لحركة أنصار الله كان على علم بالتخطيط لإقامة تلك الفعالية، وقال إنه على استعداد للتعاون. واقتيد أولئك الرجال جميعاً إلى مركز الاعتقال التابع للأمن السياسي في إب، حيث تعرَّض بعضهم للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. وقد أُطلق سراحهم جميعاً منذ ذلك الوقت، وليس من الواضح لماذا لا يزال هذان الرجلان محتجزيْن.

وكتبت منظمة العفو الدولية رسالتين إلى ممثلي أنصار الله ومكتب الأمن السياسي في إب، ولكنها لم تتلقَّ رداً. وتعتقد المنظمة أن الرجلين معتقلان بسبب أنشطتهما ومشاركتهما في تقديم مساعدات إنسانية.

يرجى كتابة مناشدات باللغة الإنجليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة تتضمن ما يلي:

AMNESTY INTERNATIONAL

*** ملحوظة: لا يصل سوى المناشدات المرسلة عبر "واتس أب" أو "فيس بوك"، أما الرسائل الورقية فلا تصل.**

- حثُّ حركة أنصار الله على إبلاغ عائلتيْ أمين الشفق وعنتر المبارزي بمكان وجودهما فوراً، وضمان حماية الرجلين من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح لهما برؤية عائلتيهما بشكل منتظم والاتصال بمحامييهما والحصول على الرعاية الطبية التي قد يكونا بحاجة إليها؛
- دعوة حركة أنصار الله إلى إطلاق سراح الرجلين، ما لم يتم نقلهما إلى ولاية السلطات القضائية المناسبة، وتوجيه تهم إليهما بارتكاب جريمة جنائية معترف بها على نحو عاجل.

يرجى إرسال المناشدات قبل 21 يناير/كانون الثاني 2016 إلى:
رئيس مكتب الأمن السياسي في إب
عبدالجليل الشامي
الجبانة العليا
مدينة إب

المخاطبة: عزيزي السيد...

مدير دائرة حقوق الإنسان في مكتب أنصار الله
عبد الملك العجري
الصفحة على فيس بوك: https://www.facebook.com/profile.php?id=100011593132 71&fref=ts
المخاطبة: عزيزي السيد...

ويرجى إرسال نسخ إلى:
مدير مكتب رئاسة الجمهورية
محمود عبدالقادر الجنيد
فاكس: +967 1 274147
بريد إلكتروني: mahmodaljounid@gmail.com

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة
وإذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور آنفاً، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحــرك عاجــل

ناشطان معتقلان في حجز سري عُرضة للتعذيب

معلومات إضافية

في سبتمبر/أيلول 2015 استولى الحوثيون، وأغلبيتهم من أفراد الأقلية الزيدية الشيعية في شمال اليمن، على بعض مواقع قوات الجيش والأمن في صنعاء. وبحلول الأسبوع الثالث من شهر يناير/كانون الثاني 2015، كانوا قد هاجموا مواقع عسكرية ومجمعات رئاسية ومبانٍ حكومية. وأدى ذلك إلى استقالة الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته، وأصبح الحوثيون الحكام الفعليين للعاصمة وأجزاء أخرى من اليمن.

ومنذ يناير/كانون الثاني 2015، ما انفكَّ الحوثيون يُحكِمون قبضتهم على صنعاء وبقية أنحاء البلاد. ففي 6 فبراير/شباط قاموا بحل البرلمان، وأصدروا بياناً دستورياً نصَّ على منح صلاحيات تشكيل مجلس رئاسي انتقالي يقوم بعمل الحكومة خلال فترة مؤقتة تستغرق سنتين. وفي 23 مارس/آذار احتدم النزاع بين الحوثيين المدعومين من قبل وحدات من الجيش اليمني وبعض قوات الأمن الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، وبين وحدات من الجيش موالية للرئيس هادي ومدعومة من قبل بعض القبائل والمليشيات الشعبية في الجنوب، الذي ظل حتى ذلك الوقت خارج نطاق سيطرة الحوثيين.

وفي 26 مارس/آذار شنَّ تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية، ضمَّ ما لا يقل عن 10 بلدان، حملة ضربات جوية ضد الحوثيين دعماً للقوات الموالية للرئيس هادي. وقد أصابت الضربات الجوية الأولى أهدافاً حوثية ومنشآت عسكرية في صنعاء وصعدة بشمال البلاد بشكل رئيسي، ثم في عدن وغيرها من المناطق في وقت لاحق. وارتكب كلا طرفي النزاع انتهاكات لحقوق الإنسان، من بينها جرائم حرب. ولقي ما يزيد على 5,700 شخص حتفهم في اليمن منذ بدء النزاع. وكان القصف العشوائي بقيادة السعودية مسؤولاً عن وفاة العديد من المدنيين. وأدى النزاع إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المزرية أصلاً، حيث نزح أكثر من مليوني شخص داخلياً، وأصبح 82% من السكان بحاجة ماسَّة إلى مساعدات إنسانية.

ومنذ بدء الحملة الجوية للتحالف بقيادة السعودية ارتفع عدد عمليات التوقيف والاحتجاز والاختطاف بشكل تعسفي على أيدي جماعة الحوثيين والقوات المتحالفة معها من الموالين للرئيس السابق علي عبدالله صالح. وتعرَّض عشرات النشطاء والأشخاص الذين ينتمون إلى خلفيات سياسية متعددة، ممن يتصور الحوثيون أنهم معارضون لهم، للتوقيف والاحتجاز وأحياناً للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة. وكان معظم المستهدفين من قادة أو أعضاء أو مؤازري حزب الإصلاح، وهو حزب سياسي إسلامي سُني، ما انفكَّ يجهر بشجب انتهاكات الحوثيين

منذ استيلائهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، وينظر الحوثيون إليه على أنه يدعم الضربات الجوية للتحالف بقيادة السعودية. وقد وقع معظم الاعتقالات في مدن صنعاء وإب والحديدة. كما استهدف الحوثيون الصحفيين والنشطاء الذين عارضوا استيلاءهم على المؤسسات الحكومية، وقاموا بمضايقتهم واعتقالهم.

وقد أجرى وفد منظمة العفو الدولية مقابلات مع عشرات المعتقلين السياسيين وأفراد عائلاتهم في صنعاء وإب، ممن اعتُقلوا تعسفاً بدون مذكرات اعتقال واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في مواقع مجهولة ولم يُسمح لهم برؤية عائلاتهم. واقتيد العديد منهم من منازلهم من قبل الحوثيين والموالين لعلي صالح، حيث اقتحموا تلك المنازل عنوةً. واحتُجز العديد منهم في أماكن متعددة، من بينها مراكز اعتقال غير رسمية، من قبيل المنازل الخاصة، بدون منحهم فرصة الطعن في قانونية اعتقالهم، أو إبلاغهم بأماكن احتجازهم.

وقال أحد الأشخاص الخمسة والعشرين الذين اعتُقلوا في 13 أكتوبر/تشرين الأول في إب، والذي أُطلق سراحه في وقت لاحق، لمنظمة العفو الدولية إنه تعرَّض للتعذيب لمدة 90 دقيقة خلال استجوابه بشأن الاجتماع الذي عُقد في فندق غاردن في إب. وذكر أن المحققين عصبوا عينيه وقيَّدوا يديه، ثم ضربوه بعصى على كتفيه وفخذيه وظهره بشكل مستمر. كما أبلغ باحثي المنظمة بأن المحققين صعقوه بالكهرباء على صدره وعنقه وذراعيه ومنطقة الحوض.

الأسماء: أمين الشفق وعنتر المبارزي/ ذكور